الأمم المتحدة
S/2000/255
مجلس الأمن
Distr.: General
24 March 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

نظرا إلى أنني سحبت طلبي الإدلاء ببيان في الجلسة ٤١١٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠، بشأن ''الحالة في البوسنة والهرسك'' تيسيرا لأعماله، فإنني سأكون ممتنا لو تكرمتم بإدراج البيان الذي أعددته لإلقائه أمام المجلس كجزء لا يتجزأ من مناقشة المجلس للحالة في الوثيقة S/PV.4117 (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

270300 270300 00-36092 (A)

المرفق

بيان

فلاديسلاف يوفانوفيتش، السفير فوق العادة والمفوض، القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة

في مستهل بياني، أود أن أشير إلى أنه، في رأي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قد تحقق بعض التقدم في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام. على أن التقدم المحرز غير مرض على الإطلاق. والاتجاه العام، والمقلق جدا، لعملية ما بعد دايتون هو أن اتفاق دايتون يتعرض نصا وروحا لانتهاك مستمر ينبغي للمرء أن يضع دائما نُصب عينيه أن اتفاق دايتون/باريس للسلام هو الأداة الأساسية للحفاظ على السلام في البوسنة والهرسك. إذ أنه يمثل توازنا للقوى محددا بدقة ومواءمة مُحكمة بين الاختلافات العميقة في المواقف والمصالح بين جميع الشعوب الثلاثة للبوسنة والهرسك وكياناتها: الصرب والكروات والمسلمين، وجمهورية صربسكا واتحاد المسلمين والكروات.

إن نوعية ووتيرة تنفيذ الاتفاق غير مرضيتين. ذلك أنه يجب تطبيق الاتفاق بحذافيره، ويجب أن يمتثل له، على وجه الخصوص، المسؤولون أكثر من غيرهم عند تنفيذه والملتزمون بحق بصون السلم الدائم وببقاء ونماء البوسنة والهرسك.

وما زالت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمة، بثبات، باتفاق دايتون/باريس للسلام، وهي، كأحد الأطراف الموقعة وكأحد الضامنين، تُصر على تنفيذه بحذافيره. على أنني أود أن أشير إلى أن عملية التنفيذ قد شهدت، مع الأسف، عدة نكسات، ليس أقلها الموقف الذي اتخذه أكثر ممثلي المجتمع الدولي مسؤولية، والذي لا ينم عن الخير، ولا سيما الممثل السامي والممثل الخاص للأمين العام للبوسنة والهرسك، اللذان، بانتهاكهما اتفاق دايتون/باريس للسلام، يعمقان عدم الاستقرار في البوسنة والهرسك ويُحيلانها محمية استعمارية.

والممثل السامي، بدلا من أن يكون الحامي الأنشط للشرعية التي أقرها اتفاق دايتون/باريس للسلام، وخلافا للولاية التي أوكلت إليه، يتصرف كحاكم مُطلق. وغالبا ما يلحق أذى كبيرا بتطور اتفاق دايتون/باريس للسلام، بما يتخذ من قرارات تحول، بصورة منهجية، دون ترسخ المؤسسات الشرعية في البوسنة والهرسك وفي الكيانين، المنتخبين في انتخابات، متحقق منها، وديمقراطية، وحرة ونزيهة، باضطلاعه بمسؤولياتها الدستورية. إنه حقا لرياء أن يدعى إلى الديمقراطية فيما توطأ، في نفس الوقت، القواعد الديمقراطية الأساسية

للتعددية السياسية، عن طريق نزع سلطة رئيس جمهورية صربسكا وعشرات من المسؤولين الآخرين المنتخبين قانونا في كلا الكيانين وفي الشعوب الثلاثة جميعها. فقيام الممثل السامي، دون أسس سليمة وخلافا لاتفاق السلام، بمحاولات تعسفية لتوسيع نطاق سلطاته يجعل تحقيق الأهداف المعلنة أصعب من أي وقت مضى، لأن هذه المحاولات تتعارض مع اختصاصات الأجهزة الدستورية للكيانين وللبوسنة والهرسك كجمهورية مشتركة. ذلك أن الصعوبات التي تنطوي عليها العملية الشاقة لإعادة إنشاء نظام الكميونات في البوسنة والهرسك لا يمكن تذليلها بالتوسيع المصطنع لنطاق سلطات الأجهزة الدولية وباتخاذ قرارات غير ديمقراطية؛ وإنما يمكن القيام بذلك باستعادة الثقة والطمأنينة وبإعادة بنائهما بإشراك الأجهزة والمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في البوسنة والهرسك.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه من خلال المشروع الأصلي لقانون الانتخابات، بذل الممثل السامي جهدا، ونجح فيه إلى حد ما، من أجل أن يؤكد في نفس الوقت قيم الدولة المدنية وأن يهتم بنفس القدر بمصالح الكيانين وبمصالح جميع الشعوب الثلاثة في البوسنة والهرسك. غير أنه تم التخلي عن هذا المثال النادر لتبني موقف إيجابي. فقد راح الممثل السامي يفرض بصورة متزايدة تعديلات غير مقبولة تستند إلى مبدأ تسييد الأغلبية على البوسنة والهرسك وإضفاء طابع موحد عليها، خلافا لما جاء في اتفاق دايتون/باريس. ويحسن بالممثل السامي أن يعود إلى المفهوم الأصلي لمشروع قانون الانتخابات. أما قانون مكافحة الفساد، فهو يستند إلى أساس دستوري، وهو مقبول من حيث المبدأ.

أما الجهود المبذولة لإنشاء دائرة معنية بحدود الدولة، فهي أعمال منافية لاتفاق دايتون، حيث ترمي إلى إضفاء طابع موحد على البوسنة والهرسك. وهي تشكل انتهاكا غير مشروع وغير دستوري لسلطات الكيانين. كما أود أن أوجه الانتباه إلى تزايد ما يمارس من ضغوط بهدف إنشاء جيش موحد للبوسنة والهرسك، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق ويمكن أن تترتب عليه عواقب يصعب توقعها.

إن السياسة الخارجية أمر من الأمور البالغة الحساسية، وهي كما كانت دائما مجال اختبار لمدى الصدق والالتزام باتفاق دايتون/باريس. فكل قراراتها لا بد وأن تتخذ بتوافق الآراء ووفقا للقوانين السارية المتصلة بها. وممثلو البوسنة والهرسك في الخارج، وخاصة السفراء، لا بد وأن يتصرفوا وفقا لتوجيهات مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى أن اتفاق دايتون/باريس قد نص على أن البوسنة والهرسك دولة تتألف من كيانين، فإن ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة لا بد وأن يسعى إلى التعبير عن مصالح الكيانين على حد سواء

وعن مصالح جميع شعوب البوسنة والهرسك الثلاثة المتساوية. ولا بد وأن يحترم الممثلون الدبلوماسيون/القنصليون للبوسنة والهرسك المواقف المشتركة التي يتخذها مجلس رئاسة البوسنة والهرسك والتعليمات الصادرة عنه، ويجب ألا يتصرفون بما يتنافى مع الاتفاق ومع دستور البوسنة والهرسك. ويجب ألا تُبذل أية محاولة لإضفاء الطابع المركزي على سلطات السياسة الخارجية أو لتغليب أو فرض مصالح أي شعب أو كيان بعينه على شعب أو كيان آخر.

وتشعر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقلق بالغ إزاء إعلان برتشكو منطقة تابعة للبوسنة والهرسك، وهو ما يعمق من الشكوك ويزيد من عدم الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. فهذا العمل يمثل محاولة واضحة أخرى لفرض أهداف سياسية واستراتيجية خارجية في البوسنة والهرسك، بما يتناقض مع المصالح المشروعة لجمهورية صربسكا وللشعب الصربي في البوسنة والهرسك. فإنشاء هذا الكيان الثالث يُعد انتهاكا صارخا لاتفاق دايتون/باريس ولدستور البوسنة والهرسك. كما يتعارض ذلك العمل مع وحدة أراضي جمهورية صربسكا وسيادتها. ومن ناحية النسب المئوية، فقد تقلص الإقليم المنشأ بموجب اتفاق دايتون/باريس وفُرضت حدود جديدة، بهدف مواصلة تقسيم الشعب الصربي في البوسنة والهرسك. ويُذكر أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت تعارض القرار غير المأذون به الذي اتخذه رئيس محكمة التحكيم، وذكرت أنه وفقا لاتفاق دايتون/باريس، لا يجوز للمحكمة أن تتخذ قرارا إلا بشأن جزء من خط الحدود المشترك بين الكيانين، وليس بشأن مركز مدينة برتشكو. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدعو المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن ومجلس تنفيذ السلام، إلى إلغاء القرار غير القانوني الذي اتخذه رئيس محكمة التحكيم والممثل السامي باعتباره من القرارات غير القانونية وغير الدستورية التي لا يترتب عليها أي اثر قانوني.

سيدي الرئيس،

يجب على قوة تحقيق الاستقرار أن تتحلى بالحياد وأن تحصر أعمالها في حدود السلطات المخولة لها، بحيث لا تزيد من الإساءة إلى سمعة دورها في البوسنة والهرسك. فزرع ألغام في جزء من خط السكك الحديدية بين بلغراد وبار في إقليم البوسنة والهرسك أثناء العدوان الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يشكل انتهاكا سافرا لأراضي جمهورية صربسكا خلافا لإرادة شعبها وحكومتها، ويشكل انتهاكا صارخا لاتفاق دايتون/باريس ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وتشعر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالصدمة والفزع إزاء العملية الغادرة لاختطاف الجنرال الصربي موسير تاليتش، رئيس هيئة الأركان العامة لجمهورية صربسكا. فالجنرال تاليتش، الذي تولى منصبه بموافقة قوة تحقيق الاستقرار والأمم المتحدة، تلقى دعوة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحضور المؤتمر الدولي للمبادئ العسكرية، وهي الدعوة التي قبلها وسافر إلى فيينا للمساهمة في تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا. واختطافه هناك عمل من أعمال التخريب لاتفاق دايتون/باريس للسلام، ولا يسهم في إقرار الثقة في البوسنة والهرسك ككل، ولا ثقة الكيان الصربي في المجتمع الدولي.

سيدي الرئيس،

إن الحالة الاقتصادية في جمهورية صربسكا تتسم بالصعوبة الشديدة. فالاقتصاد في حالة من الشلل. ومعدلات البطالة تتجاوز نسبة الـ ٥٠ في المائة. ونماذج الدولة الموحدة تتعزز في كل منعطف، وكذلك استيعاب الحكم الذاتي للكيانات، في حين يُبذل كل جهد ممكن لإشاعة الفرقة بين الصرب أنفسهم.

وينتظر من المجتمع الدولي أن يوفر الدعم المالي للتنمية الاقتصادية لجمهورية صربسكا، وأن يضع حدا للسياسة المناهضة لمصالحها، والتي يمكن أن تنشأ عنها تطورات سلبية في البوسنة والهرسك.

إن عملية التعمير وإعادة بناء البنية الأساسية وتهيئة أوضاع اقتصادية مواتية على أساس المساواة بين الكيانين وبين جميع الشعوب الثلاثة هي عملية تتسم بأهمية قصوى لتنمية البوسنة والهرسك ومشاركتها في عمليات الاندماج الأوروبية. فإعادة البناء الاقتصادي للبوسنة والهرسك، وبخاصة إعادة بناء البنية الأساسية في كامل أراضيها، تُعد القضية الرئيسية في تنفيذ اتفاق السلام.

ومن الضروري أن تستثمر جهود حقيقية لتهيئة الأوضاع اللازمة لعودة اللاجئين بصورة حرة ومأمونة، خاصة وأن الجانب الأعظم من التوقعات في هذا المجال لم تتحقق بعد. فيجب ضمان عودة اللاجئين دون عراقيل وتمتعهم بحرية اختيار أماكن إقامتهم دون أية عقبات إدارية أو مصطنعة. أما النزعة الانتقائية في التعامل مع المشكلة فهي تتنافى مع اتفاق دايتون/باريس، ولا تسهم في تعزيز الثقة والاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك.